الأمم المتحدة

A/77/867–S/2023/287

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
24 April 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والسبعون
البنـــــود 30 و 66 و 67 و 68 و 73 و 84 و 132 مـــــن جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة
القضـــاء على العنصـــرية والتمييز العنصـــري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
حق الشعوب في تقرير المصير
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
المســـؤولية عن الحماية ومنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية

مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

رســالة مؤرخة 21 نيســان/أبريل 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

إلحاقا برســـالتي المؤرخة 27 شـــباط/فبراير 2023 (A/77/776-S/2023/150)، أكتب إليكم فيما يتعلق بمحاولات أذربيجان المستمرة للتنصل من مسؤوليتها عن الحقيقة الموثّقة جيدا فيما يتعلق بالعنف المنهجي والجماعي المرتكب ضد السكان الأرمن في سومغايت، على النحو المثبت في رسالة الممثل الدائم لأذربيجان، المؤرخة 16 آذار/مارس 2023 (A/77/807-S/2023/204).

فقد كانت مذبحة سومغايت الأولى في سلسلة من جرائم العنف التي دبّرتها أذربيجان ضد السكان الأرمن. وقد أفاد شهود عيان كما أفادت وسائل إعلام محلية ودولية على نطاق واسع عن عصابات تجوب المدينة بحثا عن ذوي الهوية العرقية الأرمينية للاعتداء عليهم. وتشمل الروايات المفصلة والموثقة جيدا عن الفظائع المرتكبة إفادات عن ضحايا أرمن "تعرضوا للتشويه الشديد بالفؤوس لدرجة تعذّر معها تحديد هوية جثثهم"، وعن نساء "جُردن من ملابسهن وأضرمت فيهن النار، واغتُصب العديد منهن مرارا وتكرارا"، وجرائم

الرجاء إعادة استعمال الورق

أخرى دنيئة ارتُكبت ضد السكان الأرمن في المدينة[1]. وأفاد نائب المدعي العام لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن عصابات من الشباب تطارد الأرمن قد ارتكبت "جرائم فظيعة" وأن "اضطرابات كبرى قد اندلعت، تخللتها مذابح وأعمال حرق متعمد واعتداءات أخرى[2]".

وبسبب التقاعس الإجرامي لهيئات إنفاذ القانون المحلية، استمر العنف الوحشي ضد السكان الأرمن في سومغايت دون رادع لمدة ثلاثة أيام، قامت خلالها جماعات عنيفة من الغوغاء بمهاجمة المدنيين الأبرياء في الشوارع وداخل شققهم، واستهدفتهم حصرا على أساس انتمائهم العرقي. ولا يمكن لأي قدر من السرد المضلل والمخادع بشكل متعمد أن يغير حقيقة أن مذبحة سومغايت خُطط لها ونُفذت بتشجيع وتقاعس متعمد من جانب السلطات الأذربيجانية السوفياتية.

وتحول السكان الأرمن في سومغايت إلى الهدف الأول لسياسة أذربيجان المنهجية المعادية للأرمن. ثم اندلعت الموجة الثانية من أعمال العنف في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 1988 وتخللتها مذابح تعرض لها الأرمن في كيروف أباد وشماخي وشمخور ومينغيشاور، تلتها مذابح واسعة النطاق ارتُكبت ضد السكان الأرمن في باكو في كانون الثاني/يناير 1990، أدت إلى عمليات قتل جماعي وتشريد نهائي لما عدده 000 250 أرميني من المدينة.

وفي 7 تموز/يوليه 1988، اتخذ البرلمان الأوروبي قرارا[3] يدين المذابح التي وقعت في سومغايت وأعمال العنف الخطيرة التي ارتُكبت في باكو، وأشار إلى أن هذه الأحداث تشكل بالفعل تهديدا لسلامة الأرمن الذين يعيشون في أذربيجان.

وكان الهدف من المذابح التي تعرض لها الأرمن هو قمع التعبير الديمقراطي للأرمن في ناغورنو – كاراباخ بالقوة، وقد سبقتها موجة مكثفة من البيانات والتجمعات المعادية للأرمن التي اجتاحت أذربيجان في شباط/فبراير 1988.

وأدت مذبحة سومغايت والمذابح الواسعة النطاق التي تعرض لها الأرمن بعد ذلك في مناطق أخرى من أذربيجان السوفياتية إلى الاجتثاث التام للجالية الأرمينية من أذربيجان، ليصبح أكثر من 000 400 شخص لاجئين. وفي عام 2003، قال المدعي العام السابق لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية إلياس إسماعيلوف، متحدثا بشكل رسمي، إن "المسؤولين عن التحريض على المذابح [في سومغايت]، يجلسون الآن في المجلس الملي [البرلمان الأذربيجاني] وفي جيوبهم ولايات برلمانية[4]". وأعقب تلك المذابح التحريض على الدخول في نزاع مسلح ضد أرمن ناغورنو – كاراباخ، بما في ذلك العملية العسكرية "كولتسو" ("الحلقة") التي نُفذت في عام 1991، والتي أسفرت عن تطهير السكان الأرمن عرقيا من 22 قرية؛ والمذبحة المنهجية التي تعرض لها المدنيون، بمن فيهم كبار السن والنساء والأطفال، في قرية ماراغا في ناغورنو – كاراباخ في عام 1992؛ والتطهير العرقي لمنطقة شاهوميان وجزء من منطقة مارتاكيرت في عام 1992.

(1) Thomas de Waal, "Black Garden: Armenia and Azerbaijan through Peace and War", 2003.

(2) "Soviet tells of 'pogroms' by rioters in Azerbaijan", *The Washington Post*, 15 March 1988"

(3) قرار مشترك يحل محل الوثيقتين B2-538 و 587/88: قرار بشأن الوضع في أرمينيا السوفياتية، رقم C106/235، متاح على الرابط التالي: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=OJ:JOC_1988_235_R_0080_01&from=EN.

(4) صحيفة "Zerkalo"، أذربيجان، 21 شباط/فبراير 2003.

ومهما كانت التحريفات التي قد تختلقها أذربيجان بدأب عند الإشارة إلى التسلسل الزمني لنزاع ناغورنو – كاراباخ، فإن حقيقة الأمر هي أن أرمينيا لم تشهد أي مذبحة ضد أذربيجانيين. وعلى عكس السكان الأرمن في أذربيجان، الذين باتوا ضحايا للفظائع الوحشية الجماعية، لا توجد أي تقارير مؤكدة عن أي شكل من أشكال الفظائع أو عمليات القتل الجماعي التي ترعاها الدولة ضد ذوي الهوية العرقية الأذربيجانية في أرمينيا.

ووفقا لتقرير المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2003[5]، فرّ الأذربيجانيون في أرمينيا خوفا في أعقاب المذابح التي استهدفت الأرمن في سومغايت وباكو في الفترة 1988–1989. وبالتالي، فإن التأكيدات غير الموثوقة بشأن "الترحيل القسري للأذربيجانيين من وطنهم التاريخي"، الذي يُزعم أنه سبق المذبحة التي تعرض لها الأرمن في سومغايت، تجعل جميع الجهود المبذولة للتحقق من صحة أي ادعاء من هذا القبيل غير مجدية تماما، لأسباب في مقدمتها أن أسماء معظم البلدات التي تشير إليها رسالة أذربيجان في سياق تلك التأكيدات، تنطوي فيما يبدو على أخطاء إملائية أو مغالطات، الأمر الذي يستحيل معه تحديدها.

ولا يزال خطاب أذربيجان يستند حصرا في تصوراته وصياغاته إلى منظور الكراهية والتمييز، وفي صميمه الإنكار الصارخ للفظائع المرتكبة ضد الشعب الأرميني. ومن الدلالات الواضحة في هذا الصدد، على سبيل المثال، أن ممثل أذربيجان يرى في رسالته المؤرخة 16 آذار/مارس أنه "من الجدير بالذكر بصفة خاصة" تسليط الضوء على هوية فرد واحد معين، قيل إنه كان ضمن مجموعة تضم "أكثر من 90 ممن ارتكبوا وتواطؤوا" في أعمال العنف التي وقعت في سومغايت، بالاستناد حصرا إلى الهوية العرقية للفرد المذكور. ويرى ممثل أذربيجان في رسالته الموجهة إلى الأمين العام أن من المناسب أن يقف عند مجرم واحد بعينه من بين أكثر من 90 مجرما، لمجرد أن الصدفة أرادت أن يكون ذلك الشخص، حسبما قيل، من أصل أرميني. والواقع أن مثل هذا النهج الانتقائي القائم على الدوافع العرقية مؤشر على العنصرية المتجذرة وكراهية الأرمن، بما في ذلك على مستوى المسؤولين والمؤسسات العامة – وهي سياسة طلبت محكمة العدل الدولية من أذربيجان الامتناع عن اتباعها[6].

ومن الواضح أن انعدام المساءلة عن الجرائم الماضية قد أوجد البيئة المناسبة لزيادة حدة التحريض على المشاعر المعادية للأرمن لترقى إلى مستوى سياسة الدولة في أذربيجان. وعلى مرّ السنين، دُمّر التراث التاريخي والثقافي والديني البارز للمجتمعات المحلية الأرمينية الواقعة في الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرة السلطات الأذربيجانية. ولعل التدمير الوحشي بين عامي 1998 و 2005 لأكثر من 000 5 قطعة من الصلبان الحجرية الأرمينية المسيحية التي تعود للقرون الوسطى في ناخيتشيفان، مؤشر صارخ على

(5) "International Protection Considerations Regarding Armenian Asylum-Seekers and Refugees", United Nations High Commissioner for Refugees, Geneva, September 2003، متاح على الرابط التالي: https://www.refworld.org/docid/3f5f27d14.html.

(6) الأمر بشأن طلب الإشارة بتدابير تحفظية، الذي قدمته جمهورية أرمينيا في قضية *تطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (أرمينيا ضد أذربيجان)*، 7 كانون الأول/ديسمبر 2021. متاح على الرابط التالي: www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/180/180-20211207-PRE-01-00-EN.pdf.

سياسة الإبادة الجماعية الثقافية[7] التي ينتهجها البلد الذي يصوّر نفسه "نموذجا للتسامح والتعددية الثقافية". ومن الجدير بالذكر أن أذربيجان رفضت جميع طلبات إيفاد بعثات دولية لتقصي الحقائق للنظر في مدى الدمار الذي تعرّضت له الأعيان القيمة لثقافة القرون الوسطى في ناخيتشيفان.

وقد بات غرس مشاعر العنصرية وكراهية الأرمن، إلى جانب التحريض المستمر على العنف على أسس عرقية ودينية موثقا توثيقا جيدا منذ وقت طويل في العديد من تقارير المنظمات الدولية، بما فيها لجنة القضاء على التمييز العنصري[8] واللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب[9]، وهو ما يكشف الطابع المنهجي للتصنيف العرقي والخطاب المفعم بالكراهية والمؤجج للمشاعر، وكذلك انتشار الشعور بالقدرة على الإفلات من العقاب وتمجيد مرتكبي الجرائم بدافع الكراهية في أذربيجان. وحتى يومنا هذا، لم تتخذ أذربيجان أي تدابير لمقاضاة المسؤولين عن جرائم الكراهية ضد الأرمن، وبدلا من ذلك، أقرّت تشريعا يحظر دخول أي شخص من أصل أرميني إلى البلد، بغض النظر عن جنسيته[10] "لأن السلطات لن تستطيع توفير الأمن لهم بحكم أصلهم الأرميني[11]".

وفي أيلول/سبتمبر 2020، أطلقت أذربيجان موجة جديدة من أعمال العنف الفتاك في المنطقة، حيث شنت هجمات عسكرية واسعة النطاق في خضم جائحة عالمية غير مسبوقة في محاولة منها لحل نزاع ناغورنو – كاراباخ بالقوة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها أذربيجان لتقديم مبررات لعدوانها العسكري الواسع النطاق في أيلول/سبتمبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2020، فقد كان في الواقع نتاج قرار متعمد بالانسحاب من المفاوضات وبدء حرب، على نحو يعرّض حياة الآلاف من الناس لخطر وجودي وشيك.

واستهدفت الهجمات العسكرية واسعة النطاق التي شنتها أذربيجان ضد السلامة الإقليمية لأرمينيا في أيلول/سبتمبر 2022 المناطق المكتظة بالسكان والبنية التحتية المدنية. وقام الجيش الأذربيجاني بأسر وتعذيب وإعدام إناث من الأفراد العسكريين الأرمن، في الوقت الذي لا تزال فيه أشرطة الفيديو التي تعرض جرائم الحرب الخسيسة تلك تحظى بالهتاف والاحتفاء على نطاق واسع عبر شبكات التواصل الاجتماعي الأذربيجانية.

إن أعمال أذربيجان المزعزعة للاستقرار، واستمرار الحصار المفروض على ممر لاتشين، وهو شريان الحياة الوحيد للمساعدات الإنسانية الذي يربط ناغورنو – كاراباخ بالعالم الخارجي، وما يصاحب ذلك من مطالبات بضم الأراضي إلى إقليمها وتهديدات عسكرية وخطابات تحريضية ضد أرمينيا والشعب

(7) "Monumental loss: Azerbaijan and 'the worst cultural genocide of the 21st century'" https://www.theguardian.com/artanddesign/2019/mar/01/monumental-loss-azerbaijan-cultural-genocide-khachkars.

(8) لجنة القضاء على التمييز العنصري، "الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من العاشر إلى الثاني عشر لأذربيجان"، www.undocs.org/CERD/C/AZE/CO/10-12.

(9) اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب (دورة الرصد الخامسة)، متاح على الرابط التالي: https://rm.coe.int/fourth-report-on-azerbaijan/16808b5581.

(10) Organization for Security and Cooperation in Europe, Office for Democratic Institutions and Human Rights, "Baseline study on cross-border mobility in the region", https://www.osce.org/files/f/documents/c/d/118506.pdf.

(11) Committee to Protect Journalists, "Citing ethnicity, Azerbaijan bars photojournalist" https://cpj.org/2011/07/citing-ethnicity-azerbaijan-bars-photojournalist/.

الأرميني، لا تؤدي إلا إلى تقويض الجهود الرامية إلى تهدئة الوضع وإيجاد حلول لتحقيق السلام المستدام في المنطقة.

ولا بدّ من تعزيز التقيد بقواعد ومبادئ القانون الدولي لتعزيز العدالة والنهوض بالمساءلة وسيادة القانون. فقد طال الانتظار لتعلن أذربيجان رفضها السلوك العدواني والعنيف في المنطقة وتلتزم بدلا من ذلك بالتنفيذ الكامل وغير المشروط للالتزامات القانونية القائمة، بما فيها تلك الناشئة عن الأمرين الملزمين قانونا الصادرين عن محكمة العدل الدولية بناء على طلب أرمينيا في عامي 2021[12] و2023 على التوالي[13].

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 30 و 66 و 67 و 68 و 73 و 84 و 132 ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مهير **مارغاريان**
السفير
الممثل الدائم

(12) الأمر بشأن طلب الإشارة بتدابير تحفظية، الذي قدمته جمهورية أرمينيا في قضية *تطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (أرمينيا ضد أذربيجان)*، 7 كانون الأول/ديسمبر 2021. متاح على الرابط التالي: www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/180/180-20211207-PRE-01-00-EN.pdf.

(13) الأمر بشأن طلب الإشارة بتدابير تحفظية، الذي قدمته جمهورية أرمينيا في قضية *تطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (أرمينيا ضد أذربيجان)*، 22 شباط/فبراير 2023. متاح على الرابط التالي: https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/180/180-20230222-ORD-01-00-EN.pdf.